Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

14–18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

الجمعيّة العامّة
البند 4

A/139/4-DR
17 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة

مشروع قرار مقدّم من اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان*

المقرر: السيّد ج. آي. إشانيز (اسبانيا)

إنَّ الجمعية العامّة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تذكر بأن* الهجرة لطالما كانت سمة من سمات الحضارة الإنسانية، وأنّ الهجرة، عندما تحكم بطريقة إنسانية ونزيهة، تساهم في نمو وتنمية اقتصاديين شاملين ومستدامين في كل من بلدان المنشأ والمقصد وتعزّز روابط التضامن الإنساني،

(2) *إذ تشير أيضاً* إلى جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والميثاق الدولي الخاص

---

* أعرب وفد لبنان عن تحفظاته على منطوق الفقرة 9.
أعرب وفد الكويت عن تحفظاته على منطوق الفقرتين 9 و16.
أعرب وفد بولندا عن تحفظاته على القرار بكامله.

ترجمة الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني العربي

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)،

(3) *إذ تؤكّد* أن الأشخاص المتنقلين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، مثل جميع البشر، يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة،

(4) *إذ تدرك* العبء الذي تتحمله بلدان المقصد الناتج عن تنقل عدد كبير وغير متوقع من الأشخاص، والتأثير المحتمل على بلدان منشأ جراء هجرة العمال الماهرين على نطاق واسع

(5) *إذ تشير إلى* أن النهج الدولي لحوكمة الهجرة لا يزال يعالج إلى حد كبير حالات خاصة حيث لا بديل للمهاجرين في أوضاعهم حقوقهم المحددة بوضوح في القانون الدولي،

(6) *إذ ترحّب* بإعلان نيويورك لشهر أيلول /سبتمبر2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين والجهود اللاحقة لتحسين التعاون والتضامن الدولي، وتقاسم العبء والمسؤولية لحوكمة الهجرة بشكل متساو عن طريق إعداد ميثاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة،

(7) *إذ تذكر بالتزام* المجتمع البرلماني الدولي بتعزيز التعاون بشأن حوكمة الهجرة، مع التركيز بشدة على حقوق الإنسان للمهاجرين، على النحو المبين في الإعلانات والقرارات المتعلقة بالهجرة التي اعتمدتها الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 130 والـ 133 والـ 138، ووثائق أخرى للاتحاد البرلماني الدولي،

(8) *إذ تؤكد* على أن الهجرة يجب أن تكون خياراً وليس ضرورة، وأنه من خلال الالتزامات والتعهدات القانونية الدولية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتحمّل الدول مسؤولية مشتركة وتتعهد بمعالجة كافة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل العنف والصراع، والفقر، وعدم المساواة، والبطالة، والاستبعاد الاقتصادي، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وخاصة للنساء والشباب، وعدم المساواة الاجتماعية، وتجاهل سيادة القانون والشفافية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ،

(9) إذ تؤكّد على ضرورة الالتزام بالمعايير المشتركة لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وحوكمة الهجرة، وضمان اتباع نهج يستجيب لاحتياجات الجنسين والاستجابة لحاجات الأطفال في جميع مراحل الهجرة،

(10) *إذ تعترف* بأشكال التمييز المتعدد وأشكال العنف الذي تواجهه المهاجرات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولا سيما أولئك اللواتي يعملن كخدم في المنازل، وتؤكد من جديد الحاجة إلى حثّ البلدان المضيفة على تحمّل مسؤولياتها في هذا المجال،

(11) إذ *تقرّ أيضاً* بأن النساء يشكلن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل القسري في المنازل،

(12) إذ *تؤكّد من جديد* على الحق السيادي للدول في أن تحدد، وفقاً للقانون الدولي، سياستها الوطنية للهجرة وحقها في إدارة الهجرة داخل نطاق ولايتها القضائية، كما تعترف أيضاً بحق الدول في التمييز بين وضع الهجرة لمنتظمة وغير المنتظمة في تدابيرها التشريعية والسياسية بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق الوطنية والسياسات والأولويات والمتطلبات للدخول والإقامة والعمل،

1. *ترحّب* بالعملية المؤدية إلى مشروع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة الذي ينبغي اعتماده في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وتحثّ الدول وبرلمانات كلٌّ منها على الاستفادة الكاملة من هذا الصك الجديد لتحسين التعاون الدولي وإدارة الهجرة؛

2. *تدعو* البرلمانات بالتعاون مع حكوماتها إلى التصديق على القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية [1] وتنفيذها، وكذلك الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تحمي حقوق المهاجرين والنساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف؛

3. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى ضمان أن تكون قرارات الدول ذات السيادة بشأن سياسات الهجرة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والإقليمية، متماشية مع تعهداتها الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون

---

[1] لاسيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية 97 و 143 و 181 و 189.

4. *تحثّ* البرلمانيين على قيادة الجهود الرامية إلى توثيق تجاربهم القائمة على الأدلة بشأن الهجرة التي تتجنب الصور النمطية، ولكن بدلاً من ذلك، تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي، واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة رهاب الأجانب والعنصرية والتعصّب وغير ذلك من أشكال التمييز؛

5. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز إمكانية وصول الأشخاص إلى المعلومات الشاملة والمحدثة عن الفرص والقيود والمخاطر والحقوق في حالة الهجرة، وبالتالي تمكّن المهاجرين المحتملين من اتخاذ خيارات مستنيرة،

6. *تشجّع* نهج "الحكومة بأكملها" و "المجتمع بأسره" للهجرة على أساس الشراكات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتدعو إلى التشاور المنتظم مع المهاجرين ومجموعات الشتات في عملية صنع السياسات عندما يقتضي الأمر، وتدعو أيضاً إلى تدريب يراعي الفروق بين الجنسين بشأن الهجرة لجميع المحترفين والمسؤولين الذين هم على اتصال بالمهاجرين؛

7. *تحثّ* البرلمانات على التعاون مع حكوماتها على توسيع المسارات القانونية للهجرة لتسهيل حركة اليد العاملة والتدريب على المهارات، ولم شمل الأسر، والهجرة لأسباب مثل النزاع المسلح والعنف القائم على نوع الجنس والكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛

8. *تدعو* الحكومات إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين المهاجرين والمجتمع المضيف، وتشير إلى أن الاندماج هو مهمة ذات اتجاهين تراعي احترام المهاجرين للقوانين الوطنية في بلد المقصد، لتسهيل دمج المهاجرين في المجتمع، بين المقاطعات، عن طريق دورات اللغة، والتدريب المهني، والاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية، ومعلومات عن الفرص الاقتصادية، والحماية من التمييز، والمسارات، بموجب التشريعات الوطنية، للحصول على الجنسية للمقيمين الدائمين؛

9. *تذكّر* بأنَّ الحماية الاجتماعية وحقوق العمل تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرين، وأن المهاجرين النظاميين ينبغي أن يحصلوا على امكانية الحصول العادل على الضمان الاجتماعي وقابلية المساهمات والاستحقاقات وفقاً للتشريعات الوطنيّة؛

10. *تحثّ* الدول على اعتماد سياسات وتشريعات عمل تراعي المنظور الجندري، تستند إلى أساس معايير العمل وحقوق الإنسان الدولية، بغية ضمان حماية جميع العاملات المهاجرات، بما في ذلك العاملات في المنازل والرعاية، من جميع أشكال الإساءة والاستغلال، بما في ذلك مصادرة وثائق السفر؛

11. *تدين بشدّة* جميع أعمال العنف والتمييز ضد المهاجرات، ولا سيما العاملات في المنازل بوصفهم مجموعة ضعيفة في البلدان المضيفة، وتحث الدول على اتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية وقضائية لمكافحة هذا النوع من العنف والتمييز؛

12. *تدعو* سلطات الدولة على مستوى كلٍّ منها لضمانّ جميع الأشخاص، بما في ذلك المهاجرين، لديهم إثبات للهوية القانونية والجنسية والوثائق الكافية، والوصول الفعال إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، بغض النظر عن حالة هجرتهم.

13. *تصرُّ* على الإجراءات القانونية وإمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع المهاجرين والدعوة إلى تعزيز التعاون بين دول المنشأ والعبور والمقصد من أجل ضمان عودة آمنة وكريمة للمهاجرين الذين لا يتمتعون بالحق القانوني للبقاء على أرض البلاد. ولفرض العودة القسرية فقط كحلّ أخير للبحث عن بدائل لاحتجاز المهاجرين، والعمل بجدية من أجل القضاء على احتجاز الأطفال لأسباب الهجرة؛

14. *تدعو* إلى وضع معيار دولي لكيفية التعامل مع المهاجرين وحمايتهم في حالات الضعف، بما في ذلك الأشخاص عديمي الجنسية والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والإصرار على مفهوم "مصلحة الطفل الفضلى" في سياسة الهجرة؛

15. *تطلب أيضاً* من الدول، ولا سيما دول المنشأ، معالجة الحالات التي يكون فيها الطفل بدون الجنسية وذلك عن طريق تعزيز التدابير الرامية إلى الحدّ من حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك ضمان تمكين النساء والرجال على حدّ سواء من منح جنسيتهم لأطفالهم؛

16. *تدعو* الحكوماتِ إلى دعم مساهمة المغتربين في بلدهم الأصلي عن طريق تسهيل التنقل والاستثمار ودراسة اعتماد تدابير في التشريعات الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية مثل الحق في التصويت والمواطنة المزدوجة وتمثيل المغتربين في البرلمان؛

17. *تشجِّع* على وضع نهج شاملة لاستدامة إعادة دمج المهاجرين العائدين في بلدان المنشأ، عن طريق الجمع بين دعم إعادة الإدماج الذي يستهدف الأفراد والمجتمعات التي يعود إليها المهاجرون بتدابير لتعزيز حوكمة الهجرة وفرص كسب الرزق وحماية حقوق الإنسان بوجه عام؛

18. *تدعو* الدولَ إلى اتخاذ إجراءات مجدية ومنسقة، بما في ذلك سنّ التشريعات، لتفكيك شبكات التهريب والإتجار ووضع حد للإفلات من العقاب على الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، لحماية المهاجرين، ولاسيما النساء والأطفال، من العنف والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة ومساعدة المهاجرين الذين أصبحوا ضحايا الإتجار؛ وتشجع أيضاً الدول على تعزيز التعاون الدولي لمنع هذه الأفعال والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها ومكافحتها، وتحديد وتعطيل التدفقات المالية ذات الصلة بهذه الأنشطة؛

19. *تحثُّ* الحكوماتِ على الاستفادة الكاملة من مصادر البيانات الموجودة بشأن الهجرة، مثل البوابة العالمية لبيانات الهجرة التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة، ولتعزيز عملية جمع البيانات على المستوى القطري وتبادل البيانات حول الهجرة، مصنّفة حسب العمر ونوع الجنس وحالة الهجرة والمعايير الأخرى ذات الصلة، بهدف إثراء المناقشات ووضع السياسات والتشريعات، مع حماية البيانات الشخصية.

20. *تؤكِّد على* ضرورة تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد المهاجرين، وبلدانهم الأصلية وظروف هجرتهم وأسبابها واحتياجاتهم والجهود اللازمة لمساعدتهم؛

21. *تدعو* البرلمانات إلى مطالبة الحكومة بالإبلاغ بشكل دوري عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسات الهجرة الوطنية، واستخدام الأدوات البرلمانية مثل استجواب الوزراء، وجلسات الاستماع العامة، واستفسارات اللجان من أجل محاسبة الحكومة على النتائج المحققة؛

22. *تحثّ* البرلمانات على المشاركة بنشاط في عمليات التكامل الإقليمي ودعمها والجهود العابرة للحدود الوطنية لتنسيق سياسة الهجرة، وإدراج الصكوك الإقليمية ذات الصلة في التشريعات الوطنية؛

23. *تدعو* البرلمانات إلى المشاركة بنشاط في تحقيق خطة عام 2030 من أجل التنمية المستدامة كوسيلة لتحسين معدل الهجرة ومعالجة الدوافع الرئيسة للهجرة القسرية وغير النظامية لا سيما الفقر المدقع وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، وتحث البرلمانات على تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة الوعي و زيادة المنافع الإنمائية للأمن والسلامة والهجرة العادية؛

24. *تدعو* جميع البرلمانات للمشاركة في الاجتماع البرلماني بمناسبة المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة النظامية والمنتظمة في كانون الأوّل/ ديسمبر 2018 في مراكش (المغرب)؛

25. *تـدعو أيضـاً* البرلمـانات إلى القيـام بـدور فعـال في متابعـة الاتِّفـاق العـالمي وتنفيـذه وتـدعو البرلمـانيين للانضمام إلى الوفود الوطنية في المنتدى الدولي المعني بالهجرة، الذي سيجتمع كل أربع سنوات، ابتداءً من عام 2022، باعتباره الآلية العالمية الرئيسة لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛

26. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، لوضع "خطة عمل برلمانية بشأن الهجرة" بحلول نهاية عام 2019، والتي تعمل على تفعيل الالتزامات الواردة في هذا القرار، والميثاق العالمي للهجرة والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقديم تقرير إلى الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التقدم المحرز في 2021؛

27. *توصي* البرلمانات للاستفادة من التبادلات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية الدولية، مثل الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي، لمنصات الحوار البنّاء بشأن سياسة الهجرة وحماية المهاجرين.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

139th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 14-18.10.2018

Assembly
Item 4

A/139/4-DR
17 October 2018

Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration

Draft resolution* submitted by the Standing Committee on Democracy and Human rights

Rapporteur: Mr. J.I. Echániz (Spain)

The 139th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* that migration has been a feature of human civilization from time immemorial and that, when governed humanely and fairly, migration contributes to inclusive and sustainable economic growth and development in both origin and destination countries and strengthens the bonds of human solidarity,

(2) *Recalling also* all the relevant international instruments, particularly the Universal Declaration of Human Rights (1948), the International Covenant on Civil and Political Rights (1966), the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966), the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (1979), the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (1984), the Convention on the Rights of the Child (1989), the International Convention on the Protection of All Migrant Workers and Members of Their Families (1990), the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (2006),

(3) *Affirming* that people on the move, irrespective of their legal status, as all human beings, are entitled to the full enjoyment of the human rights set out in the relevant international treaties and covenants,

(4) *Conscious* of the burden shouldered by the countries of destination that can come from large, unpredictable movement of persons, and the potential impact on countries of origin of the large-scale migration of skilled workers,

(5) *Noting* that the international approach to migration governance is still largely ad hoc, and that no equivalent exists for migrants to the clearly-defined status and rights of refugees in international law,

(6) *Welcoming* the September 2016 New York Declaration for Refugees and Migrants and the subsequent efforts to improve international cooperation and solidarity, and to share equitably the burden and responsibility for migration governance through the preparation of a Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration,

---

* The delegation of Lebanon expressed reservations on operative paragraph 9.
The delegation of Kuwait expressed reservations on operative paragraphs 9 and 16.
The delegation of Poland expressed reservations on the resolution as a whole.

(7) *Recalling* the commitment of the international parliamentary community to strengthen cooperation on migration governance, with a strong focus on the human rights of migrants, as outlined in the declarations and resolutions on migration adopted by the 130th, 133rd and 138th IPU Assemblies and other IPU documents,

(8) *Underscoring* that migration should be a choice not a necessity, and that, through international legal obligations and commitments such as the 2030 Agenda for Sustainable Development, States have a shared responsibility and have undertaken to address all the root causes of migration such as violence and conflict, poverty, inequality, unemployment and economic exclusion, lack of economic opportunity, especially for women and youth, social inequalities, disregard of rule of law and transparency, violations of human rights, natural disasters and climate change,

(9) *Affirming* the need to uphold common standards for the protection of the human rights of migrants and migration governance, and to ensure a gender- and disability-responsive and child-sensitive approach at all stages of migration,

(10) *Recognizing* the multiple discriminations and forms of violence that migrant women face in countries of origin, transit and destination, particularly those engaged as domestic workers, and reaffirming the need to urge host countries to accept their responsibility in this area,

(11) *Also recognizing* that women constitute the majority of victims of human trafficking, including sexual exploitation and forced labour in domestic work,

(12) *Reaffirming* the sovereign right of States to determine, in accordance with international law, their national migration policy and their prerogative to govern migration within their jurisdiction, and also recognizing the right of States to distinguish between a regular and irregular migration status in their legislative and policy measures on the implementation of the Global Compact for Migration, while taking into account different national realities, policies, priorities and requirements for entry, residence and work,

1. *Welcomes* the process leading to the draft Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration that should be adopted on 10 December 2018, and urges States and their respective parliaments to make full use of this new instrument for improving international cooperation and migration governance;

2. *Calls upon* parliaments in cooperation with their governments to ratify and implement relevant international human rights law and key ILO conventions[1] as well as other relevant international and regional instruments protecting the rights of migrants, women, children and persons in vulnerable situations;

3. *Calls also upon* parliaments to ensure that decisions of sovereign States on migration policies and related legislation, including bilateral and regional agreements, are consistent with their States' international human rights obligations and the rule of law;

4. *Urges* parliamentarians to lead efforts to develop evidence-informed narratives on migration that avoid stereotyping but, instead, enhance integration and social cohesion, and to take vigorous action to combat xenophobia, racism, intolerance and other forms of discrimination;

5. *Calls on* parliaments to promote people's access to comprehensive and up-to-date information on the opportunities, limitations, risks and rights in the event of migration, thus enabling would-be migrants to make informed choices;

6. *Encourages* "whole-of-government" and "whole-of-society" approaches to migration based on partnerships with local authorities, civil society and the private sector, and calls for regular consultation with migrants and diaspora groups in the policy-making process where appropriate, and also calls for gender-sensitive training on migration for all professionals and officials that are in contact with migrants;

---

[1] In particular ILO conventions 97, 143, 181 and 189.

7. *Urges* parliaments in cooperation with their governments to expand the legal pathways for migration to facilitate labour mobility and skills training, family reunification, and migration for reasons such as armed conflict, gender-based violence, natural disasters and climate change;

8. *Calls on* governments to take measures to promote mutual understanding and respect between migrants and the host society, and, recalling that integration is a two-way task that implies the migrants' respect for the national laws of their destination country, to facilitate migrants' integration in society, inter alia, by way of language courses, vocational training, recognition of educational and professional credentials, information about economic opportunities, protection against discrimination and, in accordance with national legislation, pathways to citizenship for permanent residents;

9. *Recalls* that social protection and labour rights apply to all persons, including migrants, and that regular migrants should have equitable access to social security coverage and portability of contributions and entitlements in accordance with national legislation;

10. *Urges* States to adopt gender-responsive labour policies and legislation, grounded in international labour and human rights standards, with a view to ensuring that all women migrant workers, including domestic and care workers, are protected against all forms of abuse and exploitation, including the confiscation of travel documents;

11. *Strongly condemns* all acts of violence and discrimination against migrant women, particularly domestic workers as a vulnerable group in the host countries, and urges States to take legislative, executive and judiciary measures to combat this form of violence and discrimination;

12. *Calls on* state authorities at their respective levels of competency to ensure all persons, including migrants, have proof of legal identity and nationality and adequate documentation, and effective access to education, health care, and other basic services, regardless of their migration status;

13. *Insists on* due process and access to justice for all migrants and calls for enhanced cooperation among countries of origin, transit and destination in order to ensure the safe and dignified return for migrants who do not have the legal right to stay on a state's territory, to use forced return only as a last resort to seek alternatives to the detention of migrants, and to work seriously towards the elimination of detention of children on migratory grounds;

14. *Calls for* the establishment of an international standard of practice for dealing with, and protecting, migrants in vulnerable situations, including stateless persons and unaccompanied children, and insists on the concept of the "best interest of the child" in migration policy;

15. C*alls also upon* States, particularly countries of origin, to address situations where a child would otherwise be stateless by strengthening measures to reduce statelessness, including ensuring that women and men can equally confer their nationality to their children;

16. *Invites* governments to support the contribution of diasporas to their country of origin by facilitating mobility and investment and by studying the adoption in national legislation of measures to enhance political participation such as the right to vote, dual citizenship and the representation of diasporas in parliament;

17. E*ncourages* the development of comprehensive approaches for the sustainable reintegration of returning migrants in the countries of origin, by combining reintegration support targeting individuals and the communities to which migrants return with measures to enhance the governance of migration, livelihood opportunities and the protection of human rights, in general;

18. *Calls on* States to take meaningful and coordinated action, including enacting legislation, to dismantle smuggling and trafficking networks and end impunity for trafficking in persons and migrant smuggling, to protect migrants, particularly women and children, from violence, discrimination, exploitation and abuse, and to assist migrants who have become victims of trafficking; and also encourages States to strengthen international cooperation to prevent, investigate, prosecute and combat such acts and to identify and disrupt financial flows related to these activities;

19. *Urges* governments to make full use of the existing data sources on migration, such as the Global Migration Data Portal developed by the International Organization for Migration, and to strengthen country level collection and the sharing of data on migration, disaggregated by age, gender, migration status and other relevant criteria, with a view to informing debates, policy-making and legislation, while protecting personal data;

20. *Affirms* the necessity to exchange information and data on the number of migrants, their countries of origin, the circumstances and causes of their migration, their needs and the efforts needed to assist them;

21. *Calls on* parliaments to require government to report periodically on progress in the implementation of national migration policies, and to use parliamentary tools such as questions to ministers, public hearings and committee enquiries to hold government to account for the results achieved;

22. *Urges* parliaments to actively participate in and support regional integration processes and transnational efforts to coordinate migration policy, and to domesticate relevant regional instruments in national legislation;

23. *Calls on* parliaments to actively engage in the achievement of the 2030 Agenda for Sustainable Development as a means to optimize migration rgovernance and address the major drivers of forced and irregular migration—particularly extreme poverty, climate change and natural disasters, and urges parliaments to promote measures aimed at raising awareness of and maximizing the development benefits of safe, orderly and regular migration;

24 *Invites* all parliaments to participate in the parliamentary meeting on the occasion of the Intergovernmental Conference to adopt a Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in December 2018 in Marrakesh (Morocco);

25. *Invites also* parliaments to play an active role in follow-up and implementation of the Global Compact and parliamentarians to join national delegations to the International Migration Review Forum, which will meet every four years, beginning in 2022, as the main global mechanism to review the implementation of the Global Compact for Migration;

26. *Calls on* the Inter-Parliamentary Union and its Member Parliaments, with the support of the International Organization for Migration, to develop a "Parliamentary plan of action on migration" by the end of 2019, that operationalizes the commitments in this resolution, the Global Compact for Migration and State obligations under international human rights law, and to report to the IPU on progress in 2021;

27. *Recommends* parliaments to avail of parliamentary exchanges and inter-parliamentary conferences, such as the IPU Assemblies, as platforms for constructive dialogue on migration policy and the protection of migrants.